التراث الثقافي ومساهمته في التنمية الاجتماعية

(مقاربة سوسيو تنموية)

الطالب الباحث: علاوي عبد المجيد
باحث في سلك الدكتوراه
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال
المغرب

الملخص:

إن بناء المخططات التنموية الجهوية يرتكز على حسن استغلال الموارد الطبيعية وتوظيف الإرث المتمثل في التراكمات التاريخية، وتعتبر المواقع التاريخية الأثرية من الرافعات الرئيسية التي يمكن أن توظف لخلق استثمارات تمكن من تأمين دخل قار يساهم في التنمية الاجتماعية. فالتنمية الجهوية تقتضي تركيز المجهودات على تنويع الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل من خلال استغلال الوسط الطبيعي والخصوصيات الثقافية والموروث التاريخي . وتشكل جهة بني ملال خنيفرة (مجال تادلا قديما) أرضية خصبة لتطوير هذه الأنشطة، اذ تضم مجالات جغرافية تتميز بتعدد ثقافتها وعادتها وبتنوع معالمها الحضارية.

الكلمات المفاتيح: التراث الثقافي، التنمية، التنمية السياحة المستدامة.

مقدمة:

إن التراث الثقافي والتنمية الاجتماعية يعتبران من المفاهيم التي عرفت تداولا ولقيت اهتماما واسعا في عصرنا الحالي، ويتجسد ذلك في المبادرات التي يقوم بها القطاع العام الممثل في مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى القطاع الخاص وكذلك المجتمع المدني، حيث اصبحوا يعملون سويا بهدف تحقيق تنمية مجالية محلية تراعي خصوصية كل منطقة مع مراعات مؤهلاتها التراثية طبيعية كانت أو من مخلفات الأجداد–التراث المادي والتراث اللامادي–، هذا التراث الذي يعكس ثقافة مجال معين له خصوصيات وجب توظيفها والاستفادة منها عن طريق تثمين هذا التراث أولا، و تسجيله في اليونيسكو كإرث وطني والحفاض عليه والتعريف به دوليا ووطنيا وجهويا، وتوظيفه لتنمية مجال تواجده، مع ضرورة الحفاض على خصوصياته لتفادي الاندثار والتخريب، وهذا لا يتأتى إلا باختيار نوع معين من التنمية أي التنمية السياحية وبالأدق التنمية السياحية المستدامة، هذه التنمية التي ستوفر إنماء محلي للمجتمع عن طريق تقديم خدمات تلبي حاجيات ورغبات السياح من جهة، ومن جهة أخرى ستخلق فرص جديدة للعمل وبالتالي سيصبح التراث الثقافي المحلي موردا اقتصاديا يستفيد منه المجتمع.

وللخوض في هذه الدراسة فقد اخترنا لها موضوع: **التراث الثقافي ومساهمته في التنمية الاجتماعية.**

ولدراسة هذا الموضوع وضعنا الإشكالية التالية: **ما دور التراث الثقافي في التنمية الاجتماعية؟**

وللإجابة عن هذه الاشكالية سنتطرق للنقاط التالية:

- **أولا: التراث الثقافي**
- **ثانيا: التنمية**
- **ثالثا: التراث الثقافي ومساهمته في التنمية المحلية**

أولا: التراث الثقافي

يعرف التراث على أنه مجموعة من الموروثات التي تم نقلها من الجيل السابق – الآباء والأجداد – إلى الجيل الحالي، وتتعدد هذه الموروثات بين موروثات مادية مثل الأدوات والمعدّات واللقى الأثرية والمواقع التاريخية، ولامادية مثل العادات والتقاليد المعمول بها.

فالتراث يضمن سيرورة الحضارة التي تميّز الشعوب عن بعضها البعض ويعطي لها كيانَ، وذلك عبر حفظ هذا التراث من الضياع بسبب التهديدات الطبيعية والبشري والضغوطات السياسية مثل الحروب التي تشرّد الأفراد والجماعات عن بعضهم البعض[1].

ونشير أن التراث في عصرنا الحالي أ صبح موردا اقتصاديا وجب الحفاظ عليه من أجل المستقبل، والاستثمار فيه في إطار التعاون الثقافي وطنيا ودوليا ، فالاستثمار في مجال التراث كان لسنوات غير مجد من الناحية التجارية والاقتصادية سعيا من المستثمرين للربح السريع وقصير المدى، متجاهلين الحفاظ عليه والاستثمار فيه كتنمية مستدامة[2]، فالاستثمار الثقافي والتراثي والتنمية ذو مدى متوسط وبعيد، وله عائدات جيدة من ناحية النفقات المباشرة والوظائف والعائدات الضريبية الإضافية.[3]

إن المغرب يزخر بتراث تقافي مادي وغير مادي ذي قيمة كبيرة جدًا مما يمثل عمق الثقافة المغربية بمكوناتها وروافدها المنصهرة، أنتج تراثا ثقافيا غنيا ومتنوعا، وينقسم هذا التراث إلى مكونين مختلفين، ولكن يكمل بعضهما بعضا وهما التراث الثقافي المادي والتراث الثقافي غير المادي.

يتكون التراث الثقافي المادي منْ آثار ومَواقع ذات قيمة تاريخية، إضافةً إلى مَوادّ أثرية أو إثنوغرافية [4]. ويغطي التراث الأثري الوطني الفترات منْ عصور ما قبل التاريخ إلى العصر الإسلامي. هذا التراث الثقافي جعل من المواقع التاريخية تتبوّأ المرتبة الأولى على الصّعيد الإفريقي والعالم العربي من حيث عدد التّسجيلات الثقافية على قائمة اليونسكو للتراث العالمي[5].

أما التراث الثقافي غير مادي يتميز بالغنى والتنوع كذلك، ويشتمل على العادات والتقاليد والطقوس الدينية والمواكب الروحية للطوائف والزوايا والمواسم وطرق الانشاد والذكر، والتقاليد المطبخية والصناعة التقليدية واللباس والحرف المحلية ومهارات الأجداد[6].

فإذا كان التراث يمثل إرث الأجداد وله من الحمولة الدلالية ما يكفي لأن يستغل ويوظف محليا ووطنيا ودوليا ويساهم في التنمية المحلية للمجتمع، فإن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو كيف يمكن لهذا الإرث بحمولته التاريخية أن يكون أساسا تنمويا مع ما أصبح يطبعه مفهوم التنمية من المواكبة والعصرنة والتحديث وبذلك يكون سؤالا عن ماهية التنمية المنشودة في هذا السياق؟ وماهي خصوصيتها التي تتوافق مع خصوصية التراث الثقافي المحلي؟

ثانيا: التنمية

تقوم التنمية[7] المحلية على حشد الموارد الممكنة، طبيعيا وبشريا وماليا واجتماعيا، لخلق خاصية التجمع أي لتكوين عنقودا أو مجموعة عناقيد للتنمية وللتنافسية.[8] وهي عملية تفاعلية، حافلة بالتيارات المتموجة من أسفل إلى أعلى. والتنمية هنا تتم في وسط معين، هو الوسط المحلي بالذات. وابتداء من بدايات المفهوم الجديد للمكان عند فرانسوا بيرو، صاحب نظرية أقطاب النمو، بدأ يتبين أن التنمية لا تظهر في جميع الأماكن ببساطة، وإنما طرافتها وخطورتها في الوقت نفسه تكمن في أن التنمية عملية انتقائية، بالإضافة إلى إنها عملية تراكمية، وبمجرد أن تبدأ و تستمر، فإنها تغدي نفسها بنفسها ذاتيا، ولو على حساب غيرها. وهنا يأتي دور السياسة العامة لتجعلها قوة جاذبة لغيرها، كقاطرة، وكقطب للنمو.[9]

تشكل عملية التنمية على المستوى الوطني العام والمستوى المحلي منظومة دائرية ومتفاعلة مع المحيط من حولها فهي إذن تمثل دائرة مفتوحة، وذات قلب داخلي متين. ولذلك تراوحت نظريات النمو والتنمية المنظومية بين طرفين؛ الطرف الأول اعتبر أن قوة الدفع المحركة للعملية التنموية تتدفق من حواف المحيط (خارج النظام)، بصفة أساسية، بينما اعتبر الطرف الثاني أن التنمية تتلقى قوة دفعها من داخلها بالذات[10].

إن التنمية كعملية قديمة قدم الإنسان نفسه ولكنها كعلم بدأت في كتابات الاقتصاديين الكلاسيكيين منهم والماركسيين و ذلك بعد مرور المجتمع الإنساني بالعديد من المراحل المتتابعة، و يرجع ظهور المفهوم الحديث للتنمية لتفاعل عدة أحداث و لعل أبرزها ظهور المجتمع الصناعي عقب الثورة الصناعية التي انطلقت من أوروبا ثم ما لبثت آن اجتاحت العالم كله ، و نتيجة لتفاعل العديد من العوامل كإرهاصات نجمت عن الثورة التكنولوجية وهذه العوامل تفاعلت معاً وأدت إلى ظهور مفهوم جديد للتنمية في عصرنا الحالي يشمل النمو و التطور والتغير المخطط له لمساعدة المجتمع على التقدم و حل مشاكله[11].

ولتحقيق التنمية محليا أو ما يصطلح عليه التنمية من الداخل أو التنمية الجهوية حسب المفاهيم المتداولة وطنيا ومحليا، لابد أن تنبني على أسس ودعائم وبرامج تتمثل في التخطيط المحلي والجهوي الذي هو آلية أساسية لتحقيق الوظائف الاقتصادية للجماعات المحلية، وقد عرف في الآونة الأخيرة تطورا نوعيا تمثل في التحقيق من مركزية التخطيط، الذي لم تعد أهميته تقتصر على تقنين وتنظيم المشاريع والتجهيزات، بقدر ما أصبح عنصرا أساسيا تساهم الجهة بوا سطته في إعداد المخططات الوطنية انطلاقا من القاعدة أي الجماعة مرورا بالإقليم ومن بعده الجهة إلى أن يغطي كافة التراب الوطني.

ويعتبر التخطيط[12] في حد ذاته عملية تقوم على أساس دراسات واقعية ومحيط محدد يأخذ بعين الاعتبار تشخيص الأمور ويحاول وضع الحلول للاحتياجات المطروحة ببرامج عملية تراعي إمكانيات كل جهة واختصاصاتها القانونية، وعرفه هنري مونتزبرغ Henery

mintzberg ، بأنه مسطرة مقننة تعتمد على مجهود التمفضل L'articulation والعقلنة rationalisation ، وهذا المجهود يهدف إلى الحصول على نتيجة في شكل نظام مندمج للقرارات، كما يحاول تأمين تنسيق العمليات وضمان العقلنة بخصوصها. ويعرف التخطيط بأنه عبارة عن برمجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة ذهنية منظمة ومستمرة لاختيار أفضل السبل لتحقيق أهداف معينة . وعليه فالمخطط هو وثيقة قانونية، من خلالها تقوم السلطة العامة بتحليل وتوضيح توجهاتها بشكل عام ولمدة زمنية محددة.[13]

وإذا كان المخطط العام أو الوطني يعتبر رؤية شمولية لجميع القضايا المطروحة والمتوقعة مستقبلا، فإن المخطط الجهوي يشكل إحدى أهم وسائله لتحقيق الغاية المرجوة. فهو يعتبر عنصرا أساسيا ومهما في انجاز المخططات الوطنية وتنزيلها إلى أرض الواقع، وذلك راجع إلى الدور الذي أصبحت تلعبه الجماعات الترابية وخاصة الجهة[14] باعتبارها تتبوأ مركز الصدارة في علاقتها بباقي الوحدات الترابية الأخرى في جميع أطوار ومراحل إعداد المخططات الوطنية . لهذا أصبح المخطط الجهوي أداة مساعدة في يد المخططين المركزيين تساعدهم على وضع مخططات وطنية متجانسة ومتكاملة.[15]

ويبقى لنا أن نشير بأن التنمية المحلية تهدف إلى النهوض بالمجتمع المحلي بمراعات خصوصياته أو بمعنى اخر تنمية المجتمع من الداخل، والمجتمع المحلي له إرث عبارة عن تراث ثقافي محلي متنوع له خصوصيات ينفرد بها عن غيره ، وهذا يدفعنا للتساؤل كيف يمكن تحقيق التنمية المحلية من خلال الاستفادة من هذا التراث الثقافي المحلي؟

ثالثا: التراث الثقافي ومساهمته في التنمية المحلية

يعتبر التراث الحضاري المادي من أبرز الشواهد التي ترمز لرقي وازدهار الشعوب في جميع المجالات سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو فكرية أو ثقافية أو حتى فنية، فالمعالم الأثرية هي ذاكرة الأمم وما فيها باعتبارها معالم بقيت راسخة في أذهان الكثير، ولازالت أجزاء منها قائمة للعيان . ولأجل ذلك تتسابق الدول في الحفاظ على تراثها العمراني، وتستحدث له من الوسائل والسياسات والإمكانات ما يحقق لها ترميما مستداما لتاريخها وتراثها. ولم تعد الجهود الرامية لتحقيق هذا الهدف مقتصرة على المؤسسة الحكومية الرسمية فحسب، بل اتسعت رقعتها لتشمل الجميع، كما تعد السياحة[16] إحدى الأنشطة التي تهتم بقيمة التراث الحضاري، وتعمل على إبراز معالمه والمحافظة عليه والارتقاء به من خلال تطبيق مفهوم الاستدامة[17]، والبحث عن التنوع في القيم التي تتميز بها المجتمعات البشرية فيما بينها، وإيجاد السبل الكفيلة لحمايتها. وبذلك تقع على السياحة مسؤولية أخلاقية لما تتضمنه من مفاهيم تتطلب مراجعة تاريخية واعية لكل الماضي لصناعة السياحة[18].

إننا اليوم في عصر يفرض و بإلحاح أن تكون هناك رؤية ديناميكية قابلة للتكيف في التعامل مع التراث وحمايته، بهدف إدماج هذا التراث في المشاريع التنموية محليا ووطنيا ولما لا دوليا، ومنه الخروج من التصور الكلاسيكي للتعامل مع التراث كشيء مقدس يعكس الماضي فقط

ونحتفظ به ونخزنه لا أكثر. عوض ذلك يجب ربط هذا الموروث الثقافي بالحاضر ومنه يشكل مصدر إلهام للإبداع الإنساني ليحقق التقدم والازدهار والتنمية في المستقبل[19].

فمخلفات اليوم من ابتكارات تعتبر تراث الغد، و فضاء مشتركا للحضارات والأجيال المتعاقبة على مر الأزمنة. فمقتضيات العصر تحتم ربط الماضي بالحاضر والذي يتأتى باستعمال التراث الذي يمثل ثقافة المجتمع المحلي في زمن الماضي، وذلك لتنمية الحاضر والمستقبل. وهذا ما جاء في مقتطف من نص الرسالة السّامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الدورة 23 للجنة التراث العالمي، 1999 " (...)على أننا لابد أن نؤكد مرّة أخرى على ضرورة اعتماد رؤية ديناميكية بخصوص هذه الحماية، قوامها إدماج تراثنا في مشاريع التنمية وليس فقط تحنيطه في إطار رؤية تقديسية للماضي، وهو ما يستدعي أيضا ربط جسور قوية بين هذا الموروث الحضاري وبين إبداع الإنسان في الزمن الحاضر، لأن تراث الغد هو أيضا ما نبتكره اليوم. فلا مناص إذن من جعل التراث فضاء مشتركا لحوار الحضارات وحوار الأجيال والأزمنة (...) ".[20]

إنّ التراث الثقافي الذي يزْخَرُ به المغرب، بالاعتماد على رؤية جديدة في تدبيره وتثمينه، من شأنه المساهمة بشكل فعّال في تحقيق التنمية المحلية والاجتماعية والاقتصادية للسّاكنة والمجالات الترابية، مع التأكيد على دوره في تعزيز الهوية الوطنية، وإشعاع صورة المملكة في الخارج[21].

وحِرْصاً منها على المحافظة على تراثها الثقافي وتثْمينه، أطلقَتْ بلادنا العديدَ من المشاريع والمبادرات المؤطرة، على غرارِ مُبادَراتِ العديد من البلدان، بديناميّة تدعمها هيئات دولية مثل اليونسكو والإيسيسكو أو الاتحاد الإفريقي . وهو ما مكن بلادنا من التعريف بالعديد من عناصر تراثه الثقافي المادي وغير المادي على الصعيد الدولي، وكذا تعزيز عروضه بشأن السياحة الثقافية، حيث تم تحقيق 80 في المائة من المبيتات في عددٍ من الوجهات الثقافية، ومع ذلك، فقد أبرزت جلسات الإنصات أنّ مسألة التراث كانت تُتناول دائمًا بكيفية معزولَة عن مسلسل التنمية، ووفق حكامة مجزأة، مما يقلل من آثارها الإيجابية[22].

فهذا التقدم الذي تم تحقيقه من طرف المغرب يبقى جد محتشما، فعدم القدرة على استثمار وتحويل التراث الثقافي إلى ثروة مادية يستفاد منها وجعلها محركا حقيقيا للتنمية المحلية والوطنية، جعل الإرث التراثي منه المادي وغير المادي لا يحظى بالتثمين الكافي وتبقى الوسائل المستعملة جد محدودة لإنجاز ذلك من جهة و بسبب التعامل مع هذا الإرث بصورة معزولة ووفق حكامة مجزأة من جهة أخرى .

وهناك عدة أوجه قصور تفسر هذه الوضعية ولا سيما ضعف الجهود في مجال الجرد والتصنيف وعدم إشراك المجالات الترابية والقطاع الخاص على مستوى تخطيط وتثمين وتدبير التراث الثقافي وغياب تملكه من طرف المجتمع المدني والساكنة، علاوة على التأخر المسجل في مجال استخدام التكنولوجيات والرقمنة.[23]

وعلى سبيل المثال؛ يعتبر التراث العمراني في الصحراء الشاهد الأكبر على حضارات الأمم وثقافات الشعوب ويعد رمزا لتطورها على مدى التاريخ، و بجانب أنه موروث اجتماعي فإنه تراث حضاري يجب المحافظة عليه وتجديده وتوريثه للأجيال القادمة. وتوجد علاقة وثيقة بينه وبين قطاع السياحة، حيث يمد التراث العمراني الصحراوي على سبيل المثال السياحة بعناصر جذب مميزة بالإضافة لموارد المنتجات السياحية، في الوقت الذي تعتمد السياحة على زيارة ذلك التراث من قبل السياح في اطار ما يسمى بالسياحة الثقافية[24]، بالإضافة إلى حمايته لضمان الاستدامة والاستمرارية[25].

و قد تبنت المنظمة العالمية للسياحة قواعد الاستدامة في السياحة، وبلورت أسس التنمية المستدامة في مجالات التخطيط السياحي ودراسات التنمية. وقد عرفت التنمية المستدامة للسياحة بأنها تلك التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة، بالإضافة إلى حماية وتوفير الفرص للمستقبل . وهي بذلك القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .كما يتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة كما تعرف أيضا بأنها التنمية التي يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة ومخططة داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم من الدولة تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية أو كليهما. وعرفها الاتحاد الأوروبي للبيئة والمنتزهات القومية في عام 1993 بأنها نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقى بالبيئة المعمارية وبعد أن كان ينظر لصناعة السياحة والمجتمع المحلي والبيئة على أنها ثلاثة عناصر منفصلة ، جاء مفهوم الاستدامة[26] الذي أرتبط بالسياحة ليوجه النظر إلى العلاقة بين هذه العناصر التي وجد أنها تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ضمن عملية التنمية السياحية[27].

فالاستدامة في المجال السياحي تحكمها مظاهر متداخلة كما هو الحال بالنسبة لاستدامة الصناعات الأخرى، وهي كالتالي:

الاستدامة الاقتصادية :ويقصد بها العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية، وللمجتمع المضيف[28].

الاستدامة الاجتماعية والثقافية :تشير إلى أن هذه المؤسسات السياحية هي جزء من المجتمع المحلي وعليه الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية ما أمكن، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المحلي والأخذ برأيه[29].وحسب ما دهب اليه البنك الدولي فالاستدامة الاجتماعية تعد شعور الناس بأنهم جزء من عملية التنمية وإيمانهم بأنهم وذريتهم سيستفيدون منها – ضرورية للتصدي للتحديات الإنمائية الراهنة؛ وتمثل المعادل الموضوعي على المستوى الاجتماعي للاستدامة البيئية والاقتصادية[30].

- **الاستدامة البيئية:** هي مفهوم يركز على تحقيق التوازن بين البيئة والاقتصاد والمجتمع. تهدف الاستدامة البيئيه إلى الحفاظ على النظم البيئية الطبيعية ومواردها بطريقة تضمن استدامة الاقتصاد والمجتمع. وتعتمد الاستدامة البيئيه على مفهوم النمو الأخضر الذي يهدف إلى تحقيق

التنمية الاقتصادية بطرق تحافظ على البيئة وتحقق العدالة الاجتماعية[31]. يجب على السياحة المستدامة المحافظة على الموارد الطبيعية من ماء وطاقة ونباتا ت وأحيا ء طبيعية، وبيئات تراثية وثقافية لدرء أي خطر من مشاكل التلوث والتدهور[32].

وللنهوض بالتنمية الاجتماعية وجب اتباع مبادئ استدامة السياحة في المناطق التراثية وهذه المبادئ هي:

- **التعاون** :التعاون ضروري في ظل تنافسية السياحة، وتزايد الضغوط على الموارد المحلية، فيكون من الأهمية إيجاد توافق بين المجتمع والسياحة، لضمان أن تكون السياحة مستدامة على المدى الطويل، كما أن نجاح برامج السياحة الثقافية يكمن في الشراكة بين مؤسسات لم تكن تتعاون مع بعضها من قبل، مثل التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية وأيضا التعاون بين المنظمات الأهلية والمؤسسات الحكومية، وبالتالي يمكن أن يتحقق الكثير من الفوائد الاقتصادية[33].
- **التوازن** : لضمان الاستفادة القصوى من التراث الثقافي والسياحة، لا بد من تحقيق التوازن بين احتياجات السكان والزائرين، ومن المهم فهم أنماط وحجم السياحة التي يمكن أن يتقبلها ويتعامل معها المجتمع المحلي، وبالتالي اشراك المجتمع المحلي في البرامج والأنشطة السياحية أمر بالغ الأهمية[34].
- **إدارة السياحة** : التأكيد على إدارة برامج سياحية لاجتذاب الزائرين، بحيث تعمل على اظهار الترا ث الثقافي للمجتمعات[35].
- **الجودة والأصالة** : التأكيد على جودة المنتج السياحي في السياحة الثقافية، حيث أن الأصالة التي تميز مجتمع عن مجتمع آخر هي أمر بالغ الأهمية في كل ما يتعلق بالتاريخ أو التراث[36].
- **الحفاظ والحماية** : لابد من حماية التراث الثقافي والتاريخي والموارد الطبيعية، لوجود قيمة عالية له ولا يمكن استبدالها، وبالتالي لابد من الحفاظ عليها وحمايتها من أجل الاستمرارية[37].

ولمواكبة التطور الحاصل في عصرنا الحلي ولتحقيق تنمية اجتماعية أساسها التراث الثقافي نجد أنفسنا أمام إشكالية تطرح نفسها وبشدة وهي **التراث والتجديد**؛ فالبداية هي التراث وليس التجديد من أجل المحافظة على الاستمرار في الثقافة الوطنية وتأصيل الحاضر، ودفعه نحو التقدم، والمشاركة في قضايا التغيير الاجتماعي، والتراث هو نقطة البداية كمسؤولية ثقافية وقومية، والتجديد هو إعادة تفسير التراث طبقًا لحاجات العصر؛ فالقديم يسبق الجديد، والأصالة أساس المعاصرة، والوسيلة تؤدي إلى الغاية . التراث هو الوسيلة، والتجديد هو الغاية، وهي المساهمة في تطوير الواقع وحل مشكلاته، والقضاء على أسباب معوقاته، وفتح مغاليقه التي تمنع أي محاولة لتطويره. والتراث ليس قيمة في ذاته إلا بقدر ما يعطي من نظرية علمية في تفسير الواقع والعمل على تطويره؛ فهو ليس متحفًا للأفكار نفخر بها وننظر إليها بإعجاب، ونقف أمامها في انبهار وندعو العالم معنا للمشاهدة والسياحة الفكرية، بل هو نظرية للعمل، وموجِّه للسلوك، وذخيرة قومية يمكن اكتشافها واستغلالها

واستثمارها من أجل إعادة بناء الإنسان وعلاقته بالأرض، وهما حجرا العثرة اللذين تتحطم عليهما كل جهود البلاد النامية في التطور والتنمية ، فالنهضة سابقة على التنمية وشرط لها، والإصلاح سابق على النهضة وشرط لها، والقفز إلى التنمية هو تحقيق لمظاهر التقدم دون مضمونه وشرطه[38].

خاتمة

إن رقي وازدهار الشعوب من الناحية الاجتماعية والثقافية والفكرية والاقتصادية (...) لا يتأتى إلا بالاعتماد على الإرث الذي خلفه الأجداد المتمثل في التراث الثقافي؛ فالمعالم الأثرية بالإضافة إلى التراث الشفهي هي ذاكرة الأمم وتعكس ما بقي راسخا في أذهان الكثير ولازالت قائمة إلى عصرنا الحالي. مما استوجب الحفاض على هذا الإرث الثقافي (المادي واللامادي) الذي يمثل تاريخنا وتراثنا. وبهدف ادماج هذا التراث في المشاريع التنموية الجهوية محليا وجب ربط الموروث الثقافي بالحاضر ومنه سيصبح مصدر إلهام للإبداع الإنساني ونحقق بذلك التقدم والازدهار والتنمية.

إن التنمية الاجتماعية يجب أن تبني على استثمار معقلن للتراث الثقافي وأن تتأسس على أسس تنموية مستدامة، وهذا ما يعكسه النموذج التنموي المتمثل في التنمية السياحية المستدامة والتي ستلبي احتياجات السياح من جهة وأصحاب المواقع المضيفة من جهة أخرى، هذا النوع من التنمية يعتبر نشاطا سيحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي والجهوي.

الهوامش:

[1] إسماعيل علال، دور التراث الثقافي في التنمية المستدامة في المجال السياحي في الجزائر، ص15-25. ص17

[2] التنمية المستدامة هي التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية لحسن استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة.

[3] العمري عبد النور، تثمين التراث الوطني وربطه بالتنمية المستدامة، ص579-599.ص580

[4] تعني الدراسة الوصفية لطريقة وأسلوب الحياة لشعب من لشعوب أو مجتمع من المجتمعات . وهي من أقدم فروع المعرفة في علم الأنثربولوجيا عندما قام الأوربيون بوصف القبائل والشعوب المحلية في أمركا وإفريقيا واستراليا واسيا حيث وصفو أدواتهم وعاداتهم وتقاليدهم وكل ما يتصل بثقافاتهم المادية المختلفة وسرعان متبنى الانثروبولوجيون هذه المعلومات واستخدموها في دراساتهم لتطوير المجتمع البشري ، أما في علم الآثار فقد استخدمت هذه المعلومات من المجتمعات البدائية والبسيطة والتقليدية لنماذج لمجتمعات ما قبل التاريخ والتاريخ القديم وذلك عن طريق عقد المقارنات البسيطة وحتى أسماء ووظائف الأدوات التي توجد في المواقع الأثرية أخذت من ما هو معروف لدى الشعوب البسيطة التي درسها ووصفها الاثنوغرافيون . وهكذا فإن استخدام الاثنوغرافيا في الآثار قديم قدم العلم نفسه.

[5] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من أجل رؤية جديدة لتدبير التراث الثقافي وتثمينه، المملكة المغربية، 2021. ص12-ص9

[6] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص9 ص12

[7] نشأ مفهوم تنمية المجتمعات منذ حوالي 200 عام حيث لعبت أحداث الحرب العالميّة الثانية دوراً مهماً في تنمية المجتمعات آنذاك، وتعتبر الحرب العالميّة الثانية من الأسباب المباشرة والرئيسية لظهور التنمية والحاجة لها، حيث عانت المجتمعات المختلفة من مشاكل اقتصادية واجتماعية عدّة واعتُبرت هذه المشاكل هي العجلة المحرّكة لضرورة تأهيل المجتمعات وبناؤها.

[8] محمد عبد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، بحوث اقتصادية عربية، العددان44-2008،43، ص162

[9] محمد عبد الشفيع عيسى، مرجع سابق، ص161

[10] محمد عبد الشفيع عيسى، مرجع سابق، ص163

[11] العيد قعدة، التنمية الاجتماعية- رؤية سوسيولوجية- ، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 20،سبتمبر2016، ص77-87. ص77-78

[12] التخطيط هو التحديد المسبق للأهداف ومسار العمل الذي يتعين اتخاذه لتحقيق الأهداف المحددة بفعالية وكفاءة، إنه عملية فكرية تهتم بتحديد ما يجب القيام به مسبقًا، وكيف يتم القيام به ومتى يتم القيام به، ومن سيفعله؛ فالتخطيط هو الوظيفة الأساسية للإدارة، فهو يركز على مسارات العمل المستقبلية، ويحدد الأهداف التي يجب تحقيقها في المستقبل ويختار أفضل مسار للعمل لتحقيق الأهداف المحددة؛ فالتخطيط ينطوي على العديد من الأنشطة مثل التحليل واتخاذ قرار في الأمور الفنية والمالية وأمور الموارد البشرية والعناصر الأخرى الضرورية لتنفيذ مسار العمل المحدد مسبقًا.

[13] محمد درويش، دور التخطيط في تدبير التنمية الترابية(برنامج التنمية لجهة سوس ماسة نموذجا)، ص13-39. ص17

[14] الجهة مصطلح سياسي وإداري واقتصادي يعرف بأنه الجزء من الفضاء أو التراب بسطح الأرض الذي يتميز بخصوصيات طبيعية وبشرية تجعله منه وحدة متميزة عن الجهات المجاورة له أو داخل المجموعة التي ينتمي لها. وبذلك تعني الجهة بمفهومها الواسع الناحية أو المنطقة. ويمكن أن يشتمل مصطلح الجهة مفهوم الدولة أومجموعة دول أو قارة أو جزء من قارة، أما من الناحية الوظيفية فكثيرا ما ترفق تسمية الجهة بصفات مختلفة تحدد مضمونها أو نوعها كالجهة البحرية والجهة الصناعية والجهة الحضرية والجهة الاقتصادية .

[15] محمد درويش، مرجع سابق، ص18

[16] تُعرف السياحة على أنّها قضاء الوقت خارج المنزل من أجل الحصول على الترفيه، والاسترخاء، والمتعة، بالإضافة إلى الانتفاع من الخدمات التجارية، وتتداخل السياحة مع الأنشطة، والمصالح، والممارسات الأخرى كالحج، وقد ظهرت في الآونة الأخيرة العديد من الفئات الثانوية المشتركة للسياحة، مثل: سياحة الأعمال، والسياحة الطبية، والسياحة الرياضية والسياحة الثقافية.

[17] الاستدامة هي مصطلح بيئي يصف كيف تبقى الأنظمة الحيوية متنوعة ومنتجة مع مرور الوقت. والاستدامة بالنسبة للبشر هي القدرة على حفظ نوعية الحياة التي نعيشها على المدى الطويل وهذا بدوره يعتمد على حفظ العالم الطبيعي والاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية.

[18] إسماعيل علال، مرجع سابق، ص16

[19] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص5

[20] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص5

[21] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص12

[22] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص11

[23] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مرجع سابق، ص9

[24] السياحة الثقافية هي مجموعة فرعية من السياحة المعنية بمشاركة المسافر مع ثقافة بلد أو منطقة، وتحديدا نمط حياة الناس في تلك المناطق الجغرافية، وتاريخ هؤلاء الناس، وفنهم، والهندسة المعمارية، والدين (الأديان)، وغيرها من العناصر التي ساهم في تشكيل أسلوب حياتهم.

[25] ملوكة بروزة و أميرة بحري ، التنمية المستدامة في مناطق التراث العمراني، ص215-224، ص215

[26] **تعرف الاستدامة بانها تلبية احتياجات الحاضر دون أن يؤثر ذلك على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة** ، و "الاستدامة" ليست كلمة جديدة، فقد تم صياغة هذا التعريف لـ **التنمية المستدامة** في عام 1987 في تقرير "مستقبلنا المشترك(Our Common Future) "، وهو تقرير أصدرته لجنة برونتلاند التابعة للأمم المتحدة .(U.N.) كان هذا التقرير الذي يمثل نقطة تحول نتيجة لجمع البيانات على نطاق واسع وجلسات استماع مع العلماء والباحثين وقادة الصناعة والحكومات من جميع أنحاء العالم. وتوصل إلى أنه لكي يتمكن العالم من حل الأزمات البيئية العالمية المتنوعة، يجب أن يتعامل معها على أنها "أزمات متشابكة" يجب حلها بحلول شاملة ومستدامة.

[27] ملوكة بروزة و أميرة بحري ، مرجع سابق، ص217

[28] ملوكة بروزة و أميرة بحري ، مرجع سابق، ص217

[29] ملوكة بروزة و أميرة بحري ، مرجع سابق، ص217

[30] موقع : https://www.albankaldawli.org/ar/topic/socialsustainability/overview#:~:text، بتاريخ 01-04-2025 الساعة 09:14 صباحا

[31] موقع https://sustainability-excellence.com/ بتاريخ 01-04-2025 الساعة 09:14 صباحا

[32] ملوكة بروزة و أميرة بحري ، مرجع سابق، ص217

[33] ملوكة بروزة و أميرة بحري ، مرجع سابق، ص218

[34] ملوكة بروزة و أميرة بحري ، مرجع سابق، ص218

[35] ملوكة بروزة و أميرة بحري ، مرجع سابق، ص218

[36] ملوكة بروزة و أميرة بحري ، مرجع سابق، ص218

[37] ملوكة بروزة و أميرة بحري ، مرجع سابق، ص218

[38] حسن جنفي، التراث والتجديد(موقفنا من التراث القديم)، الناشر مؤسسة هنداوي سي أي سي، المملكة المتحدة، 2019.، ص15-16